زيارة ولي العهد السعودي (محمد بن سلمان) للولايات المتحدة الأمريكية

- **إشراف: مدير المركز- الأستاذ الدكتور/ حس المومني.**
- **إعداد: - الدكتورة/ تمارا الزريقات/ باحث متفرغ.**
  - الدكتور/ قيس الخطيب/ باحث مساعد.

❖ ملخص تنفيذي:

إن تسارع وتيرة الأحداث الإقليمية في الشرق الأوسط، قد وضع دول المنطقة خلال عقد من الزمان أمام خيارات استراتيجية قائمة على تنويع الشركاء والعلاقات الجيو-اقتصادية، وتبنّي نهج متعدد في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والبنية التحتية، وعلى الرغم من صعود قوى جديدة كالصين وروسيا، وما رافق ذلك من تحول تعددي في الاقتصاد والسياسة إلا أن السابع من أكتوبر وحرب غزة أظهرت بأن هذه التعددية القطبية لا تمتد الى ملف الأمن الإقليمي، ففي قضايا الحرب والسلام تبقى الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الأكبر والأكثر تفضيلاً لأغلب دول الشرق الأوسط خاصة في الشراكات الأمنية والدفاعية؛ والوقائع تشير إلى أنه لم تتمكن الصين ولا حتى روسيا من تقديم بديل فعلي للدور الأمريكي في مفصليات كتلك المتعلقة بوقف اطلاق النار في غزة وتسوية النزاع، واتجاهات إعادة الإعمار في سوريا وغيرها من القضايا بما فيها الترتيبات الأمنية.

في خضم هذا المشهد الإقليمي المتحرك، جاءت زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ في إطار تعزيز العلاقات الاستراتيجية بين الرياض وواشنطن؛ لتعكس إشارات واضحة بأن البلدين بصدد رسم معادلة جديدة تقوم على التحالف وتعزيز الشراكات؛ خاصة فيما يتعلق باتفاقيات الأمن والدفاع الاستراتيجي، بالإضافة لشراكة استراتيجية في مجال الذكاء الاصطناعي تتضمن الموافقة على بيع الرقائق المتقدمة للسعودية في إشارة إلى تركيز الرياض على إعادة هيكلة اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد على النفط؛ وكذلك اتفاقيات تعاون أخرى وصلت قيمتها نحو 270 مليار دولار وهو ما قد يرفع حجم الاستثمارات إلى 600 مليار دولار وقد ترفع لاحقا إلى ترليون.

رافق ذلك كله إدراج السعودية ضمن قائمة الدول الحلفاء من خارج حلف الناتو (Major Non-NATO Ally - MNNA) ، وهي صفة تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية بقرار رئاسي وتستخدمها كأداة استراتيجية (دبلوماسية مرنة) في سياق تعزيز التعاون الدفاعي للدول المعنية ومنحها امتيازات عسكرية متقدمة، مقابل توسيع النفوذ الأمريكي في مناطق استراتيجية دون الحاجة لتحالفات رسمية تُلزم واشنطن قانونياً بالدفاع عن الدولة المصنفة في حال تعرضها لهجوم.

كما منحت الزيارة السعودية دوراً إقليمياً أكبر وميزة نسبية على باقي القوى الإقليمية؛ من خلال إدراج ملفات مرتبطة بالاستقرار الإقليمي كـ(القضية الفلسطينية، الملف السوري، الملف اللبناني، إنهاء الحرب الأهلية في السودان)، وما تلاها من توقيع الرئيس الأمريكي أمراً

تنفيذياً [بتوافق أمريكي – سعودي]؛ لمباشرة إجراءات تصنيف بعض فروع جماعة الإخوان المسلمين "منظمات إرهابية أجنبية" مع الإشارة بوجه خاص إلى فروع الجماعة في (لبنان، مصر، والأردن)، والمضي قدماً في تطبيقه في غضون 45 يوماً من صدور التقرير.

لذا؛ فقد حملت زيارة ولي العهد السعودي للولايات المتحدة ولقائه بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب أهمية استراتيجية وعلى عدة مستويات (إقليمية ومحلية)، وبمختلف النواحي (اقتصادية، أمنية، سياسية)، بالإضافة للدلالات الرمزية التي حملتها سواء في التوقيت أو في المواضيع التي تضمنتها، ويتضمن التقرير نقاطاً رئيسية تُبرز أهمية هذه الزيارة، سواءً: **(على صعيد العلاقات السعودية – الأمريكية، أبعاد الزيارة على دول الخليج - وخصوصاً قطر والإمارات، أبعاد الزيارة على تركيا (جيوسياسياً، اقتصادياً، عسكرياً) وانعكاساتها على موازين القوى الإقليمية، السيناريوهات المستقبلة للعلاقات السعودية – الأمريكية خلال السنوات القادمة (2025 – 2030)؛ بناءً على اتجاهات (السياسة، الاقتصاد، الطاقة، التوازنات الجيوسياسية) الحالية، أثر الزيارة على المملكة الأردنية الهاشمية وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، والسيناريوهات المحتملة للعلاقة الأردنية – الأمريكية في ظل هذه الزيارة)، وفيما يلي استعراضاً لهذه النقاط:**

- **أولاً: <u>على صعيد العلاقات السعودية – الأمريكية:</u>**

تشكل زيارة ولي العهد السعودي إلى الولايات المتحدة ولقائه بالرئيس الأمريكي أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة للسعودية، لما حملته من رمزية ولما تضمنته من أبعاد (اقتصادية، سياسية، أمنية) جاءت تعزيزاً للشراكة السعودية - الأمريكية، مع الإشارة إلى أن العلاقة ذات بعد شخصي (علاقة رئاسية)، وفيما يلي تحليل لهذه الأهمية:

1. تعزيز الشراكة الاستراتيجية السعودية - الأمريكية:

- تم خلال القمة توقيع "وثيقة الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية" بين البلدين.
- هذه الشراكة ليست مجرد شكلية، بل تشكل إطارًا لتعاون طويل الأجل في مجالات متعددة مثل: الطاقة، التكنولوجيا، الدفاع، والاستثمار.
- تم التأكيد في البيان الختامي للزيارة على العلاقات التاريخية بين البلدين والعمل على تعميقها.

2. عقد صفقات دفاعية كبيرة وأمنية:

- تم الاتفاق على صفقات عسكرية مهمة تعزز القدرات الدفاعية السعودية، ويوطد العلاقات الأمنية مع واشنطن، في ظل التوترات الإقليمية (إيران، اليمن، ...) والتي تم بحثها خلال الزيارة، مقابل الحصول على ضمانات أمنية في بيئة إقليمية مضطربة، وهذا ظهر جليا في سياق اتفاقيات الأمن والدفاع الاستراتيجية، وكذلك إدراج الرياض ضمن قائمة الدول الحليفة من خارج الناتو، الأمر الذي يعزز التعاون الدفاعي الأمريكي ويحافظ على هامش المناورة السياسية والعسكرية.

- إحداث نقلة نوعية في القدرات العسكرية ضمن حزمة عسكرية تبلغ قيمتها نحو (142) مليار دولار، وإبرام أضخم صفقات التسليح الأمريكية للسعودية، والتي تشمل (48) مقاتلة (F-35) المتميزة بتفوقها الجوي وقدرات تخّفي عالية وقيامها بمهام استخباراتية وتنفيذ ضربات دقيقة، بالإضافة لصفقة دفاعية سعودية لشراء (300) دبابة أمريكية ضمن حزمة أوسع من الاتفاقيات محليا
- مثل هذا التعاون يمكن أن يرسل رسالة إلى باقي اللاعبين الإقليميين؛ حول دعم أميركي قوي للسعودية في محيط استراتيجي حساس، بما في ذلك رسالة لإسرائيل لدفعها للتعاون بخصوص تحقيق السلام.

3. استثمارات ضخمة وفرص اقتصادية:

- في سياق الزيارة، هناك تركيز كبير على الاستثمار: المملكة تسعى لضخ استثمارات كبيرة في الاقتصاد الأمريكي قد تصل إلى ترليون دولار.
- هذه الاستثمارات ليست فقط لتطوير الطاقة أو البنية التحتية، بل تشمل التكنولوجيا والابتكار، دعماً لرؤية السعودية 2030 في تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط.
- من وجهة نظر ترامب، مثل هذه الاستثمارات مهمة جداً؛ لأنها تخلق أعمالاً وفرصاً للشركات الأمريكية.

4. أهمية جيوسياسية وإقليمية:

- الزيارة تأتي في وقت حساس إقليميًا: السعودية تلعب دورًا محوريًا في قضايا مثل الأوضاع في غزة، إيران، وسوريا.
- تبدّل الموقف السياسي السعودي فيما يتعلق بمسألة التطبيع مع إسرائيل، وربط أي تطور في هذا الشأن بمسار واضح يُفضي إلى حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية، ووقف العدوان الإسرائيلي على غزة، مع إشارة محمد بن سلمان خلال الزيارة إلى تصاعد رفض الرأي العام السعودي لأي عملية تطبيع في ظل الظروف الراهنة.
- تبادل الدعم بين واشنطن والرياض يمكن أن يعطي السعودية زخمًا أكبر للتدخل كقوة استقرار إقليمي، خاصة إذا تم تعزيز الأواصر الأمنية والاقتصادية.
- من الناحية الأمريكية، وجود شريك قوي مثل السعودية مهم لتحقيق التوازن في الشرق الأوسط وتعزيز النفوذ الاستراتيجي.
- وفيما يتعلق بملف السودان والحرب الداخلية، شكلت الزيارة تحولاً أدى إلى نقل الأزمة في السودان من إطارها الإقليمي إلى اهتمام صانع القرار الأمريكي وتدخله المباشر بطلب من ابن سلمان لوقف الحرب، الأمر الذي دفع بالرئيس الأمريكي لإعلان مبادرة جديدة نحو السودان (خصوصاً بعد أحداث الفاشر)؛ وهذا التحرك أعطى انطباعاً بأن السعودية تريد قيادة مسار سلام في السودان يعيد ضبط دور القوى الإقليمية فيه، ويمنع انزلاق دارفور إلى تفكك دائم، وهذا بدوره يعيد رسم توازنات القوى في الخليج نحو هذا الملف بتقليص هامش "التحرك المنفرد" لبعض دوله، وفتح

الباب لمعادلة جديدة تتشارك فيها الرياض وواشنطن في إدارة المرحلة القادمة، وهذا يطرح سيناريو نقل هذه التجربة إلى ملف الأزمة الليبية.

5. البعد الرمزي والدبلوماسي:

- زيارة ولي العهد تأتي بعد سبع سنوات من الزيارة السابقة، وتعكس تقديراً كبيراً من الإدارة الأمريكية الحالية له.
- الاستقبال الرسمي المهيب واللقاءات رفيعة المستوى تساعد على ترميم صورة السعودية دوليًا وتعزيز شرعية محمد بن سلمان على الصعيد الدولي.
- بالنسبة لولي العهد، هذا اللقاء يعزز موقعه في السياسة العالمية ويظهره كقائد شاب ذو طموحات كبرى، وشريك لا يمكن تجاهله.

6. انتقادات وضغوط حقوقية:

- منظمات حقوقية طالبت السلطات الأمريكية بأن تضع ملف حقوق الإنسان ضمن أولوياتها خلال الزيارة.
- أي تعاون استراتيجي واسع مع السعودية يثير تساؤلات دولية حول ملف الحريات وحقوق الإنسان، خصوصاً في ظل القضايا المثيرة للجدل (مثل مقتل الصحفي جمال خاشقجي)، مع الإشارة إلى دفاع الرئيس الأمريكي عن ولي العهد السعودي ونفيه لمعرفة الأخير عن الحادثة، وإغلاق الرئيس ترامب للملف نهائياً.

** **<u>الخلاصة</u>:** زيارة محمد بن سلمان للولايات المتحدة ولقائه الرئيس ترامب تمثل **محطة استراتيجية** في العلاقات بين البلدين، وهي ليست زيارة "بروتوكولية بسيطة" بل جزء من تسوية واسعة لتعميق الشراكة الاقتصادية والأمنية، كما أنها رسالة لكل من الحلفاء والمنافسين في المنطقة بأن السعودية تُعيد تأكيد دورها المحوري، وتبحث عن واقع جديد من التعاون مع الولايات المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار إلى أن هذا المستوى من العلاقة مرتبط بشخص الزعيمين.

- **ثانياً: <u>أبعاد الزيارة على دول الخليج، وخصوصاً قطر والإمارات</u>:**

بتحليل سياسي معمّق لأبعاد الزيارة على **دول الخليج، وخصوصًا قطر والإمارات، نستعرض ما يلي:**

أ. <u>قطر:</u>

1. تعزيز دور الوساطة القطرية لكن ضمن بيئة جديدة:

رغم أن قطر تلعب دوراً مهماً في ملفات مثل: (غزة، أفغانستان، وإيران)، إلا أن تقارباً قوياً بين واشنطن والرياض يخلق **بيئة إقليمية جديدة** قد تُعيد توزيع أدوار الوساطة، فقد تصبح السعودية طرفاً أكبر في ملفات كانت قطر تتصدرها، خصوصاً إذا حصلت على دعم أميركي مباشر بهذا الخصوص.

2. ملف المصالحة الخليجية: مرحلة ما بعد "تجميد الخلاف":

- قد لا يعود الخلاف الخليجي، لكنه قد يأخذ شكلاً جديداً:
  - السعودية تريد جبهة خليجية "منضبطة" في ظل تقاربها مع واشنطن.

- قطر ستسعى للحفاظ على استقلالية قرارها السياسي، خصوصًا في العلاقة مع تركيا وإيران.
  - **النتيجة: تنسيق أكبر لكن مع تنافس سياسي هادئ.**

3. الاقتصاد والطاقة:

- إذا وقّعت السعودية اتفاقات اقتصادية تفضيلية أو شراكات متقدمة مع الولايات المتحدة:
- قد تتقلص بعض المساحات التي استفادت منها الدوحة في الفترة الماضية (كالطاقة المسالة)
- لكن قطر ما تزال تمتلك ميزتها في الغاز؛ **مما يجعل تأثير الزيارة عليها محدودًا اقتصاديًا ومهمًا سياسيًا.**

4. القواعد العسكرية والعلاقة مع واشنطن:

- تستضيف قطر أهم قاعدة أميركية في المنطقة (العديد)، لكن إذا عززت زيارة محمد بن سلمان التعاون العسكري الأميركي – السعودي:
- قد يتغير ميزان التحالفات داخل الخليج.
- ليس بالضرورة على حساب قطر، بل قد يصبح **التوازن الأميركي مائلًا أكثر نحو الرياض.**

ب. <u>الإمارات العربية المتحدة</u>:

1. منافسة استراتيجية سعودية–إماراتية تتصاعد:

- على الرغم من التعاون بين أبو ظبي والرياض، لكنهما أيضاً في **منافسة اقتصادية وجيوسياسية** في ملفات: (التكنولوجيا، الموانئ، تمركز الشركات العالمية، النفوذ في البحر الأحمر واليمن).
- **زيارة محمد بن سلمان لواشنطن تمنح السعودية دعمًا يمكن أن يغير قواعد المنافسة في هذه المجالات.**

2. ملف التطبيع مع إسرائيل (الاتفاقيات الإبراهيمية):

- كانت الإمارات أولى الدول الخليجية في التطبيع؛ ما منحها نقاطاً إيجابية لدى واشنطن.
- لكن لو دعمت الولايات المتحدة السعودية في مسار تطبيع سعودي–إسرائيلي:
  - **سيصبح وزن الإمارات أقل** في هذا الملف.
  - وستتحول **الرياض** إلى **"نقطة الاتصال الأولى"** في الخليج في قضايا الشرق الأوسط، مع ربط السعودية موقفها المتطور من عملية التطبيع بحل الدولتين.

3. **التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي:**
   - الإمارات متقدمة جداً في الذكاء الاصطناعي، ولها شراكات عميقة مع شركات أميركية وصينية وحتى إسرائيلية.
   - إذا حصلت السعودية على: (دعم أميركي ضخم، صفقات تكنولوجية أو نقل تقني استراتيجي)؛ فإن ذلك يشكل **منافسة مباشرة لمدينة دبي وأبو ظبي كمراكز تكنولوجية**.

4. **الاقتصاد وتحول الشركات العالمية:**
   - السعودية تضغط على الشركات العالمية لنقل مقارها الإقليمية إلى الرياض.
   - الزيارة ذات وزن سياسي كبير لواشنطن وبأبعاد اقتصادية ضخمة، فهي:
     - **تقوي موقف السعودية في هذه السياسة.**
     - **تزيد الضغط على الإمارات اقتصادياً، خصوصًا في مجال: الخدمات، المال، والسياحة الفاخرة.**
   - مع ذلك، سيظل: **مركز دبي المالي العالمي، والبنية التحتية اللوجستية الإماراتية** متقدمين في المدى القصير.

** **خلاصة مقارنة مباشرة:**

الملف	تأثير الزيارة على الإمارات	تأثير الزيارة على قطر
النفوذ السياسي	منافسة مباشرة على القيادة الإقليمية	منافسة على الوساطات الإقليمية
الاقتصاد	قوي – تنافس في الاستثمار وبيئات الأعمال	محدود – قطر تعتمد على الغاز
العلاقة مع واشنطن	تراجع جزئي لصالح السعودية	توازن قائم
الدور الإقليمي	مهدد إذا حصلت السعودية على تفضيل أمريكي	يبقى مهماً لكن أقل تصدراً
التطبيع	مهدد إذا تقدمت السعودية	ثانوي

** **الخلاصة الشاملة:**

تعزز الزيارة موقع السعودية كقوة مركزية في الخليج على حساب الإمارات بشكل رئيسي، بينما تمثل لقطر تحدياً سياسياً أكثر من كونه اقتصادياً؛ حيث:

- **الإمارات:** أكبر المتأثرين بسبب المنافسة المباشرة مع السعودية على (الاقتصاد، التكنولوجيا، والجغرافيا السياسية).
- **قطر:** التأثير عليها سياسي ودبلوماسي أكثر منه اقتصادي، مع احتمال إعادة توزيع أدوار الوساطة الإقليمية.

➢ **ثالثا: <u>أبعاد الزيارة على تركيا (جيوسياسياً، اقتصادياً، عسكرياً)، وانعكاساتها على موازين القوى الإقليمية</u>:**

فيما يلي **تحليل معمّق لأثر زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان للولايات المتحدة ولقائه الرئيس دونالد ترامب على تركيا**، مع التركيز على الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية، والانعكاسات على موازين القوى الإقليمية.

- **أولاً: الأثر الجيوسياسي – تراجع مساحة المناورة التركية:**
  - تعتمد تركيا منذ سنوات على **اللعب بين المحاور:** واشنطن– موسكو– الرياض– الدوحة، لكن التقارب القوي بين واشنطن والرياض، يخلق بنية إقليمية جديدة **تضيّق مجال المناورة** أمام أنقرة:
    - **ستصبح السعودية الشريك الأول لواشنطن في الشرق الأوسط** في عدد من الملفات التي كانت تركيا تحاول التأثير فيها (سوريا، الخليج، البحر الأحمر).
    - التقارب الأميركي - السعودي يعني؛ **أن واشنطن لن تحتاج تركيا بالطريقة نفسها في بعض الأزمات الإقليمية التي كانت تلعب فيها دورًا وسيطًا أو موازنًا.**
    - **تركيا لن تنعزل،** لكنها ستجد أن **التوازن الإقليمي يميل تدريجيًا لصالح السعودية.**

- **ثانياً: التنافس السعودي–التركي على قيادة العالم الإسلامي:**
  - تسعى تركيا منذ سنوات إلى تكريس دور قيادي للعالم الإسلامي عبر:
    - خطاب سياسي ـ ديني موجه للعالم السني.
    - دعم جماعات سياسية مثل الإخوان المسلمين.
    - نفوذ واسع في أفريقيا والقرن الأفريقي.
  - بينما الزيارة تمنح السعودية:
    - غطاءً أميركياً قوياً.
    - فرصة لإعادة تقديم نفسها كـ"قوة إسلامية مركزية".
    - دعماً لتقود الملفات الدينية والسياسية بدل تركيا.

    وهذا يعيد صياغة **ميزان النفوذ الإسلامي** في المنطقة.

- **ثالثاً: الملف السوري؛ واشنطن قد تمنح السعودية دورًا أكبر في سوريا:**
  - لعبت تركيا دوراً مباشراً (عسكرياً وسياسياً) في سوريا، لكن القوى الغربية والخليجية لم تكن موحدة، مما أعطى تركيا نفوذاً إضافياً.
  - تقارب سعودي-أميركي جديد؛ قد يعني:

- **عودة السعودية لاعباً رئيسياً** في الملف السوري.
- دعم أميركي لتحركات سياسية بقيادة الرياض.
- تقليص نسبي للدور التركي لصالح تحالف سعودي – أميركي – أردني.

وهذا لا يعني إقصاءً لأنقرة، لكن **هامشها قد يصبح أضيق** في شمال سوريا.

- **رابعاً: القضية الفلسطينية – تراجع النفوذ التركي:**
  - اعتمدت تركيا على خطاب "حماية القدس والدفاع عن غزة"، لكن إذا دعمت واشنطن اتفاقاً سعودياً – إسرائيلياً أو تنسيقاً أمنياً كبيراً بينهما، بالتالي:
    - سيتراجع "الخطاب التركي" في الشارع الإسلامي أمام القوة الرمزية للسعودية.
    - سيضعف تأثير تركيا على حركات داخل غزة أو الضفة الغربية.
    - سيزداد اعتماد واشنطن على الرياض كوسيط مركزي بدل أنقرة والدوحة.

- **خامساً: الاقتصاد والطاقة – منافسة مباشرة مع تركيا:**
  - ركزت زيارة محمد بن سلمان لواشنطن على: (الاستثمار الضخم في التكنولوجيا، بناء شراكات أمريكية في قطاع الذكاء الاصطناعي، مشاريع الطاقة الهيدروجينية والبتروكيماوية، جذب الشركات العالمية للرياض)، وهذا يشكل ضغطًا على تركيا في عدة اتجاهات:
    - **المنافسة في جذب الاستثمارات الأجنبية،** فالسعودية تمنح بيئة حافلة بالحوافز والتسهيلات، وهذا يقلل من القدرة التركية على جذب الشركات الأميركية.
    - **تحول السعودية إلى مركز تصنيع ولوجستيات،** يضعف دور تركيا كمركز تصنيعي إقليمي للغرب.
    - **مشاريع الطاقة** السعودية، قد تنافس تركيا في دورها كمعبر للطاقة نحو أوروبا.

- **سادساً: التعاون الدفاعي، خطر تحالف سعودي–أميركي "يفوق تركيا":**
  - إذا وقّعت السعودية: صفقات عسكرية ضخمة أو تعاوناً متقدماً في الصناعات الدفاعية مع واشنطن، فقد يخلق ذلك توازناً جديداً ينتج عنه:
    - تقليل اعتماد واشنطن على تركيا في قواعدها الجوية.
    - زيادة قدرة السعودية على لعب دور عسكري قيادي في المنطقة.
    - تعزيز موقع الرياض في البحر الأحمر والخليج العربي، مقابل تراجع نسبي للدور التركي.

- **سابعاً: التحولات داخل الناتو وتأثيرها على تركيا:**
  - تركيا عضو رئيسي في الناتو، لكنها على خلاف مع واشنطن في ملفات: (إس-400، العلاقة مع روسيا، شرق المتوسط، دعم واشنطن للأكراد في سوريا)، فإذا عززت واشنطن علاقتها مع الرياض، فقد يقلّ اعتمادها السياسي على تركيا في: (مكافحة

الإرهاب، أمن الشرق الأوسط، الاستقرار الإقليمي)؛ مما يسمح لواشنطن بزيادة ضغوطها على تركيا دون الخوف من فقدان النفوذ.

** **الخلاصة الشاملة:**

تشكل الزيارة حدثاً يعيد رسم ميزان القوى في الشرق الأوسط بطريقة لا تصب في صالح تركيا، ومن أبرز التأثيرات على تركيا:

- تراجع مساحة المناورة السياسية التركية.
- تقليص دور أنقرة في الملفات السورية والفلسطينية.
- تعزيز السعودية كقوة إسلامية منافسة.
- منافسة اقتصادية صاعدة بين تركيا والسعودية.
- تضاؤل مكانة تركيا عند واشنطن مقابل صعود الرياض.

ومع ذلك:

- ستبقى تركيا لاعباً إقليمياً كبيراً، يصعب الاستغناء عنه.
- لكنها تواجه بيئة إقليمية جديدة؛ تتطلب **إعادة ضبط سياستها الشرق أوسطية.**

➢ **رابعاً: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات السعودية – الأمريكية خلال السنوات القادمة (2025 – 2030)؛ بناءً على اتجاهات (السياسة، الاقتصاد، الطاقة، التوازنات الجيوسياسية) الحالية:**

فيما يلي **تحليل استراتيجي شامل** لأبرز **السيناريوهات المستقبلية للعلاقات السعودية – الأمريكية خلال السنوات الخمس القادمة(2030–2025)** ؛ بناءً على اتجاهات (السياسة، الاقتصاد، الطاقة، والتوازنات الجيوسياسية الحالية)، مع مراعاة أن وصول العلاقة الحالية إلى أوجها مرهون بالعلاقة الشخصية بين الزعيمين، ومرتبط باستمرار الوضع السياسي كما هو في كلا البلدين، ويمكن تقسيم هذه السيناريوهات إلى: (**سيناريو متفائل، واقعي، تشاؤمي، وسيناريو مفاجآت**):

- **أولاً: السيناريو المتفائل: شراكة استراتيجية معمّقة: [احتماليته 40%]، ملامحه:**
  - ✓ **تطور كبير في التعاون الدفاعي والتكنولوجي:**
    - حصول السعودية على منظومات متقدمة (مثل F-35 أو بدائلها).
    - توطين صناعات دفاعية مشتركة.
  - ✓ **توسّع الاستثمارات السعودية في الاقتصاد الأمريكي:**
    - ضخ عشرات مليارات الدولارات في التكنولوجيا، الذكاء الاصطناعي، الطاقة النظيفة.
    - دور أكبر لصندوق الاستثمارات العامة داخل السوق الأمريكية.
  - ✓ **مسار سياسي منسّق في الشرق الأوسط:**
    - تفاهمات واضحة بشأن إيران، أمن الملاحة، اليمن، والبحر الأحمر.
    - تعاون أمريكي – سعودي في مشاريع استقرار إقليمي.

✓ **تقدم في ملف التطبيع السعودي–الإسرائيلي (بشروط سعودية):**
- ضمانات أمنية أمريكية.
- برنامج نووي مدني مُراقَب.
- تقدم في حل سياسي للفلسطينيين.

**** النتائج:**
- تتحول السعودية إلى **الحليف الأول** لواشنطن في الشرق الأوسط.
- تقارب ضخم في الاقتصاد والتكنولوجيا يجعل العلاقات "أصعب على الاهتزاز".

- **ثانياً: <u>السيناريو الواقعي (الأرجح): شراكة قوية لكن مرنة ومتقلّبة</u>: [احتماليته 45%]، ملامحه:**

✓ **تعاون عالٍ ولكن مشروط في الأمن والطاقة:**
- صفقات وتنسيق أمني مستمر، لكن دون نقل تقني غير مسبوق.
- استمرار الحوار حول الانتشار الإيراني والبحر الأحمر.

✓ **تضارب دوري في أسعار النفط وسياسات الإنتاج:**
- السعودية تسعى لتحقيق مصالحها في السوق النفطية.
- أمريكا تضغط لخفض الأسعار داخلياً لأسباب انتخابية.

✓ **تعاون اقتصادي كبير لكن دون قفزات هائلة:**
- استثمارات مستمرة في القطاعات الحيوية.
- لكن قد تتباطأ في بعض الفترات بسبب تشريعات أمريكية أو أولويات سعودية.

✓ **ملف التطبيع: تقدم محدود أو بطيء:**
- يُدار كملف طويل المدى.
- السعودية تحاول الحصول على ضمانات أمنية، لكن الكونغرس يُعقّد بعضها.

**** النتائج:**
- العلاقة قوية لكنها ليست "استثنائية"، وتتقلب حسب الملفات.
- لا عودة للتوتر، ولا قفزة نحو تحالف رسمي.

- **ثالثاً: <u>السيناريو التشاؤمي: توتر مدروس أو فتور سياسي</u> [احتماليته 10–12%]، ملامحه:**

✓ **تبدل في القيادة السياسية أو في الرئاسة الأمريكية:**
- تولي نائب الرئيس الأمريكي (جيه دي فانس) للرئاسة؛ خلفاً للرئيس ترامب.
- فوز الحزب الديمقراطي في انتخابات التجديد النصفي.

✓ **اختلافات كبيرة حول النفط:**
- السعودية ترفض ضغوطاً أمريكية بشأن زيادة الإنتاج.
- واشنطن تردّ بعقوبات على "أوبك+" أو إجراءات اقتصادية.

✓ **تصعيد أمريكي بشأن قضايا حقوق الإنسان:**
- الكونغرس يستخدم الملف السياسي ضد الإدارة أو ضد السعودية.
- تجميد صفقات أو تعطيل قوانين دعم.

✓ **تباعد في ملفات إيران وسوريا واليمن:**
- أمريكا تتجه إلى تسوية مع إيران لا تناسب الرياض.
- السعودية تتخذ مسارات سياسية مستقلة.

✓ **توتر تكنولوجي:**
- واشنطن تضغط على السعودية لقطع تعاون تقني مع الصين أو روسيا.
- الرياض ترفض تحمل التكلفة الاقتصادية.

**** النتائج:**
- العلاقات لا تنقطع، لكنها تدخل مرحلة "برود محسوب".
- السعودية تنوع شراكاتها أكثر (الصين، الهند، أوروبا)، دون التخلي عن واشنطن.

- **رابعاً: <u>سيناريو المفاجآت: إعادة تشكيل النظام الإقليمي</u>: [احتماليته 5%]:**

قد يحدث إذا وقع أحد الأحداث التالية:

✓ **اضطراب كبير في سوق الطاقة العالمية:**
- انهيار أسعار النفط/ارتفاع حاد نتيجة صراع كبير.
- يؤدي إلى إعادة تقييم شاملة للعلاقات.

✓ **تغيير في القيادة السياسية بأمريكا أو السعودية:**
- قد يعيد صياغة العلاقة جذريًا (تشدد، ليونة، تحالف أقوى).

✓ **وضع إقليمي كبير (حرب في الخليج، تطور دراماتيكي في إيران، تغير في إسرائيل):**
- قد يجعل السعودية والولايات المتحدة تدخلان مرحلة تعاون أعلى بكثير أو العكس.

✓ **تسريع السعودية انتقالها لاقتصاد منخفض الكربون:**
- مما يقلل اعتمادها على النفط، ويخلق علاقة جديدة غير مبنية على الطاقة.

**** <u>الخلاصة العامة:</u>**

خلال السنوات الخمس القادمة، العلاقات السعودية–الأمريكية ستسير في أحد اتجاهين، ثالثهما ضئيل الاحتمال:

- **شراكة قوية واستراتيجية (متفائل + واقعي: 85%):**
  - تعاون دفاعي قوي.
  - استثمارات ضخمة.
  - تفاهمات إقليمية.
  - تنسيق سياسي بمرونة عالية.
- **توتر محدود أو تنافس ناعم (10–12%):**
  - بسبب النفط أو الصين أو ملفات حقوق الإنسان.
- **أحداث مفاجئة قد تعيد تشكيل العلاقة (5%).**

بالمجمل، الاتجاه الاستراتيجي العام يشير إلى تعاظم أهمية السعودية في السياسة الأمريكية، **وتحولها إلى لاعب دولي أكبر خلال الفترة 2025–2030.**

- **خامساً: <u>أثر الزيارة على المملكة الأردنية الهاشمية، وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، والسيناريوهات المحتملة للعلاقة الأردنية – الأمريكية في ظل هذه الزيارة</u>:**

كيف يمكن للزيارة أن تؤثر على الأردن؟ التأثير ليس مباشر، لكنه مهم من عدة زوايا:

- **تعزيز نفوذ السعودية الإقليمي قد يعيد تشكيل التوازنات:**

- إذا أصبحت السعودية أقوى من الناحية الدفاعية والاقتصادية بدعم أمريكي أعمق، فقد تكتسب نفوذاً إقليمياً أكبر، وهذا بدوره قد يؤثر على مواقف الدول المجاورة، بما في ذلك الأردن، في ملف السلام أو النزاعات الإقليمية (غزة، السباقات التنافسية على القيادة الإقليمية).
- الأردن كدولة محورية في الشرق الأوسط وذات علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، قد تجد نفسها أمام بيئة دبلوماسية أكثر تعقيداً إذا تحولت الرياض إلى لاعب مؤثر جدًا في الملف الإقليمي بفضل دعم أمريكي.

- **الضغوط أو الفرص الاقتصادية:**

- استثمارات سعودية ضخمة في الولايات المتحدة قد تعزز من اقتصاد المملكة، لكنها قد تقلل من بعض الضغوط التي كانت موجودة في العلاقات الاقتصادية الإقليمية، مثلاً في تبادل الاستثمارات أو المشاريع المشتركة مع دول مثل الأردن.
- من جهة أخرى، إذا طورت السعودية قدرات صناعية أو تكنولوجية بفضل التعاون الأمريكي، يمكن أن تظهر منافسة اقتصادية على بعض القطاعات التي قد تهم الأردن أو دول الجوار.

- **موقف الأردن تجاه القضية الفلسطينية:**

- الأردن دائمًا منخرط بقوة في الملف الفلسطيني، وله مصلحة في أي جهد سلام إقليمي، فإذا لعبت السعودية دورًا متجددًا في مفاوضات إقليمية بفضل دعم أمريكي أكبر، فقد يتيح ذلك فرصاً للدفع بحلول أكثر نشاطاً، أو قد يضغط على الأردن لتنسيق مواقفه مع الرياض.
- بالمقابل، إذا استخدمت السعودية قوتها المتزايدة للضغط باتجاه التطبيع أو تسوية إقليمية دون ضمانات للفلسطينيين، فإن الأردن قد يشعر بتحديات لأنها قد تتجاوز دوره أو تقلل من نفوذه في بعض المسارات.

- **الأمن الإقليمي والدفاع:**

- من الممكن أن تستفيد الأردن من التحالفات الأمنية المتجددة بين الولايات المتحدة والسعودية إذا تم تنسيقها في إطار أوسع للمنطقة، خصوصاً إذا كان هناك تعاون في قضايا مشتركة مثل مواجهة التهديدات الإقليمية (إيران، الجماعات المسلحة، النفوذ الإقليمي).

- لكن هناك أيضًا مخاطر: إذا أصبحت السعودية محوراً أمنياً قوياً بفضل التكنولوجيا المتقدمة (مثل طائرات F-35) دون مشاركة متوازنة من الدول الأخرى، قد يُنشئ توازناً أمنياً جديداً يفرض على الأردن إعادة تقييم تحالفاتها أو سياسة أمنها الخارجي.

**** التقييم العام، والسيناريوهات المحتملة للعلاقة الأردنية – الأمريكية في ظل هذه الزيارة:**

تشكل الزيارة (فرصاً وتحديات للأردن)، فقد يستفيد الأردن من هذا التقارب إذا تم تنسيق أدوار إقليمية مشتركة، لكنه قد يواجه أيضاً ضغوطاً جديدة في التوازن الإقليمي، خصوصاً إذا أصبحت السعودية لاعباً أكثر قوة واستقلالاً، لذا في ظل هذه الزيارة يمكن تصور **ثلاثة سيناريوهات رئيسية** للعلاقة الأردنية-الأمريكية، وتعتمد هذه السيناريوهات على تفاعل ثلاث دوائر:

- التحول في النفوذ الإقليمي السعودي،
- اتجاهات السياسة الأمريكية الجديدة،
- قدرة الأردن على المناورة في بيئة إقليمية مضطربة.

وفيما يلي عرض تفصيلي وواضح للسيناريوهات:

- **<u>السيناريو الأول</u>: تعزيز العلاقة الأردنية-الأمريكية (سيناريو التوازن الإيجابي):**
  - **الوصف:** تستمر الولايات المتحدة في **اعتبار الأردن حليفاً محورياً في المنطقة**، خاصة في ملفات (الأمن الإقليمي، مكافحة الإرهاب، والملف الفلسطيني)، وفي الوقت نفسه ترى واشنطن أن تقوية السعودية لا يتعارض مع دعم الأردن، بل يكمله.
  - **أسباب قد تدفع لهذا السيناريو:**

- حاجة واشنطن إلى **شركاء متعددين** في المنطقة، وليس الاعتماد على دولة واحدة.
- حساسية الدور الأردني في **القدس والمقدسات** و**الحدود السورية والعراقية**.
- رغبة واشنطن في الحفاظ على الأردن **مستقراً اقتصادياً وسياسياً**.
- قدرة الأردن على لعب دور "وسيط ناعم" بين السعودية والولايات المتحدة في الملفات الإقليمية.

  - **ما الذي يعنيه هذا للأردن؟**

- زيادة المنح الأمريكية أو الحفاظ عليها عند نفس المستوى.
- دعم أكبر للجيش الأردني ومشاريع الأمن الحدودي.
- استمرار الاعتماد على الأردن كقناة دبلوماسية في فلسطين والعراق وسوريا.
- إمكانية حصول الأردن على مشاريع اقتصادية أو شراكات أمريكية إضافية.

  - **احتمالية هذا السيناريو: عالية نسبياً**؛ لأن واشنطن تنظر إلى الأردن كركيزة استقرار لا يمكن الاستغناء عنها.

- **السيناريو الثاني: تراجع نسبي في الأولوية الأمريكية للأردن (سيناريو مزاحمة النفوذ السعودي):**
  - **الوصف:** مع تعزيز الشراكة السعودية-الأمريكية وتوقيع اتفاقات (دفاعية، اقتصادية، وتكنولوجية) ضخمة بين البلدين، قد يتحول ثِقل اهتمام واشنطن تدريجيًا نحو الرياض على حساب الدول الأصغر ومنها الأردن.
  - **لماذا هذا السيناريو؟**
    - السعودية تقدم **مكاسب استراتيجية أكبر** للولايات المتحدة (اقتصاد، استثمار، دفاع).
    - توسع السعودية في لعب دور سياسي إقليمي متقدم في ملفات كانت الأردن صاحب وزن كبير فيها (مثل القضية الفلسطينية).
    - استثمارات سعودية ضخمة في أمريكا تجعل الرياض لاعباً أكثر تأثيراً في واشنطن.
  - **تأثير ذلك على الأردن:**
    - انخفاض نسبي في الثقل السياسي للأردن داخل واشنطن.
    - ضغوط أكبر على الأردن ليتماشى مع السياسات الإقليمية للسعودية.
    - احتمال تراجع الدعم الاقتصادي الأمريكي إذا رأت واشنطن أن السعودية يمكن أن تغطي جزءًا من الاحتياجات المالية الإقليمية.
    - ضعف دور الأردن في ملفات التسوية السياسية إذا انتقلت المبادرة إلى الرياض.
  - **احتمالية هذا السيناريو: متوسطة؛** لأن السعودية بالفعل تسعى إلى دور قيادي إقليمي، ولكن الولايات المتحدة نادراً ما تهمّش الأردن كلياً.

- **السيناريو الثالث: إعادة تعريف العلاقة الأردنية-الأمريكية (سيناريو الاستقلالية الأردنية المتزايدة)**
  - **الوصف:** قد يستغل الأردن التحولات الجديدة لصياغة علاقته مع الولايات المتحدة بطريقة أكثر استقلالية، بعيداً عن الصيغة التقليدية.
  - **العوامل المساعدة:**
    - عدم رغبة الأردن في أن يكون تابعاً للنفوذ السعودي الجديد على واشنطن.
    - تجربة الأردن الطويلة في سياسة "التوازن بين المحاور".
    - سعي الأردن لاجتذاب استثمارات من قوى متعددة: الخليج، الصين، أوروبا.
    - إدراك الأردن أن الاعتماد المفرط على الدعم الأمريكي ليس مستداماً على المدى البعيد.
  - **ماذا قد يحدث؟**
    - الأردن يحاول تنويع شراكاته الدولية (صين، أوروبا، دول آسيوية).
    - استخدام العلاقة الأمريكية عند الحاجة دون جعلها المحرك الأول للسياسة الخارجية.
    - تفاوض جديد بشأن طبيعة الدعم العسكري والاقتصادي، بحيث يكون أكثر استقراراً وأقل مشروطية.
    - تعزيز التحالف الأردني-المصري-الإماراتي ككتلة سياسية موازية للسعودية.

- **الأثر على واشنطن:** قد ترى أن الأردن شريك مستقل لكنه ضروري، مما يدفعها لإعطائه مساحة أكبر.
- **احتمالية هذا السيناريو: متوسط إلى منخفض؛** لأن الوضع الاقتصادي الأردني يجعل الاستقلالية الكاملة صعبة، لكن ليست مستحيلة.

- **<u>سيناريو رابع محتمل (هجين): منافسة ناعمة + تعاون مشترك</u>**

قد تجمع المرحلة المقبلة بين:
- **تعاون** سعودي-أردني-أمريكي في ملفات الأمن.
- **وتنافس** غير معلن على التأثير في ملفات إقليمية مثل القدس وغزة.

وهذا السيناريو هو الأكثر واقعية؛ لأنه يعكس ديناميكيات المنطقة.

**** <u>ما هو السيناريو الأقرب:</u>**

استناداً إلى المشهد الحالي، **السيناريو الأقرب هو "السيناريو الأول" مع ملامح من السيناريو الرابع؛** فالأردن سيبقى مهماً للولايات المتحدة، لكن السعودية ستحظى بمكانة أعلى، وهذا سيجعل الأردن يتحرك بحذر بين الطرفين.